بعد افتتاح ٤ أسواق جديدة

محافظ حلب لـ«الوطن»: إجراءات لتنشيط أسواق المدينة القديمة

إلغاء المواقف المأجورة من المحاور المؤدية للأسواق التقليدية

حلب- خالد زنكلو

اتخذت محافظة حلب حزمة من الإجراءات التنفيذية التي تسهم بتنشيط الحركة الاقتصادية في أسواق المدينة القديمة، وذلك بعد أيام من افتتاح أربع أسواق جديدة جرى ترميمها من الدمار الذي تعرضت له على يد الجماعات الإرهابية.

وأكد محافظ حلب حسين دياب، في تصريح لـ«الوطن»، عقب اجتماع ترأسه أمس مع المعنيين في المدينة القديمة جرى خلاله مناقشة المزيد من الخطوات التنفيذية التي تُسهّل وصول المواطنين إلى الأسواق القديمة ومزاولة فعالياتها الاقتصادية لنشاطاتهم فيها، أن الاهتمام الذي يوليه السيد الرئيس بشار الأسد والسيدة أسماء الأسد بالمدينة القديمة ينبغي أن يُترجم بالمزيد من التعاون والتنسيق بين جميع الجهات المعنية بحلب، مع الاستمرار بوضع الخطوات والآليات اللازمة لإحياء المدنية القديمة وأسواقها التاريخية، التي لا تضاهي عراقتها وقيمتها الأثرية والتاريخية أي أسواق في المنطقة، وفي الشرق عامة.

وشدد المحافظ، على أن المساعي الراهنة والمقبلة للمحافظة سيأتي عبر حزمة من الإجراءات الجديدة، تلبية لاحتياجات التجار والمواطنين وبما يسهم ويعزز النشاط التجاري ويعيد المدينة القديمة إلى ما كانت عليه وبصورة أبهى وأجمل وكعقدمه مهم للفعاليات التجارية ولسكان حلب وزوارها، وخصوصاً بعد الجهود الكبيرة التي بذلت بعد تحرير حلب، وتنفيذ العديد من مشاريع الترميم والإعمار التي شهدتها الأسواق المدمرة بمشاركة الجهات الحكومية والأهلية والفعاليات الاقتصادية بحلب.

جاء ذلك، بغية استكمال تنشيط حركة الأسواق في المدينة القديمة وتسهيل عودة الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بعد أن افتتح الأربعاء الماضي ممثلاً للسيد الرئيس بشار الأسد، أمين عام رئاسة الجمهورية منصور عزام، أربع أسواق جديدة في مدينة حلب القديمة بعد إعادة تأهيلها، بالتعاون مع «الأمانة السورية للتنمية» ومحافظة حلب ومجلس مدينة حلب ومديرية الآثار والمتاحف»، وهي: «الأحمدية» و«الحدادين» و«الحبال» و«السقطية الشرقي» أو «السقطية ٢»، والتي تضم ١٥٩ محلاً تجارياً، يعوّل عليها في إعادة إحياء الحياة الاقتصادية فيها وإيجاد فرص عمل جديدة، عدا رفد المدينة بمنتجات جديدة في أسواق متخصصة بها.

وأوضح دياب أن من الإجراءات الجديدة التي جرت مناقشتها في اجتماع أمس، والتي سيتم تنفيذها، إلغاء المواقف المأجورة من المحاور المؤدية للأسواق التقليدية من محور السبع بحرات باتجاه الجامع الأموي وقسطل الحجارين باتجاه خان الوزير، وهي مطالب الفعاليات الاقتصادية في المدينة القديمة ورواد أسواقها، بالإضافة إلى تعديل مسار خط القلعة من ساحة الجامعة إلى السبع بحرات وباب الحديد انتهاء بساحة الملح، إلى جانب تعديل عدد من خطوط الريفين الشرقي والجنوبي إلى باب أنطاكية والسبع بحرات.

وأضاف: من حزمة الإجراءات التي ستجد طريقها إلى النور قريباً في أسواق المدينة القديمة، تزويد الأسواق المرممة حالياً بالهاتف والإنترنت، والسماح بتركيب المكيفات للمحال كافة وفق معايير مناسبة، مع تخصيص نقطة حراسة شرطية جوالة ضمن الأسواق من الساعة ٨ مساءً حتى الساعة ٨ صباحاً، ومنع دخول السيارات إلى الأسواق وتخصيص ساعات للتفريغ والتحميل خارج أوقات الذروة مع وجود حارس لكل سوق، علاوة على تغذية الأسواق الجديدة بالطاقة الكهربائية من الساعة ١٠ صباحاً حتى الـ٧ مساء، وإنارة أسواق الزهراوي والسويقة وخلف الجامع الأموي، وإقامة الفعاليات الاقتصادية والفنية والثقافية ومهرجانات التسويق ضمن الخانات والأسواق التقليدية، كذلك نقل أحد مراكز «تكامل» إلى النافذة الواحدة في منارة حلب القديمة، ونقل بسطات شارع التلل إلى محور السبع بحرات باتجاه الجامع الأموي بالتنسيق مع أصحاب المحال التجارية المؤدية إلى الأسواق، بالإضافة إلى الاستمرار بترميم الخانات والحمامات لزيادة الحركة إلى المدينة القديمة.

وشمل النقاش حزمة من المقترحات والتوصيات التي تحتاج إلى تعديلات قانونية من أجل استصدار قرارات وقوانين تسهم في تحقيق المزيد من الإعفاءات الضريبية والرسوم.

وتتضمن الإجراءات وضع العديد من الاشتراطات والتعهدات على أصحاب المحال التجارية في الأسواق القديمة والتعاون في تطبيق الإجراءات الجديدة وفتح محالهم بما يسهم في عودة الحياة إلى المنطقة.

بموازاة ذلك وتمهيداً لتطبيق الإجراءات الجديدة، جال عضوا المكتب التنفيذي بالمحافظة برفقة مدير المدينة القديمة والمسؤول القانوني في «الأمانة السورية للتنمية» ومدير هندسة المرور ورؤساء اللجان، في الأسواق القديمة عبر المحاور المؤدية إلى الأسواق لتحديد المحاور التي سيتم تخديمها ولقاء أصحاب المحال التجارية وحثهم على افتتاح محالهم والمساهمة في تفعيل النشاط التجاري.

وتعد حلب القديمة، والتي يعود تاريخها لأكثر من خمسة آلاف عام، من أقدم الأسواق التي كانت تزود أوروبا بمنتجاتها منذ أكثر من ١٠٠٠ عام، وتحوي أطول سوق مسقوفة في العالم بطول ١٤ كيلو متراً، جرى تدميرها على يد الإرهابيين، لكن جرى ترميم العديد منها مثل أسواق «الحرير» و«السقطية» و«ساحة الفستق» لإعادة الحياة إليها مجدداً وكي تلعب دورها التاريخي الذي لعبته على مر العصور، كقاطرة لاقتصاد عاصمة الاقتصاد السوري.

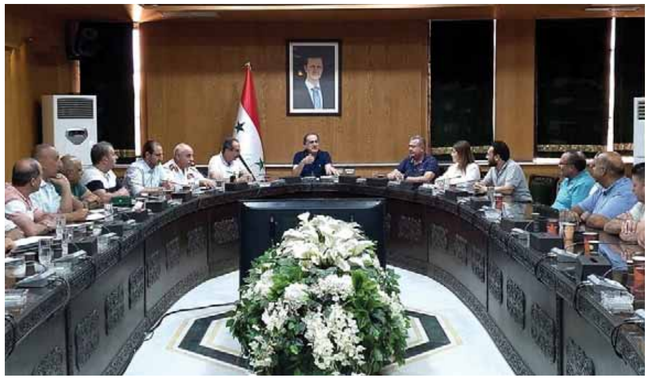

> منع دخول السيارات.. والكهرباء من ١٠ صباحاً حتى ٧ مساءً

رئيس المنطقة الصحية بالسقيلبية: المياه متهمة حتى تظهر النتائج و٩٩ بالمئة وافدة من «حلب»

التهاب الكبد الوبائي يضرب في قرى بالغاب وريف سلحب!

حماة- محمد أحمد خبازي

بيَّن العديد من المواطنين في قرى «طاحون الحلاوة وساقية نجم وعين الورد والرميلة» بمنطقة الغاب، و«العوينة» بناحية عين الكروم في منطقة سلحب، لـ«الوطن» أن ثمّة إصابات بالتهاب الكبد ظهرت مؤخراً بينهم، وبشكل خاص بين الأطفال، مرجحين أن يكون سبب المرض تلوث بمياه الشرب نتيجة اختلاط مياه الينابيع بالصرف الصحي، أو تناول خضراوات تسقى بمياه الصرف الصحي!.

وأوضحوا أنهم يخشون من تنامي الإصابات، إذا لم تسارع الجهات المعنية بالمحافظة، لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتطويق الإصابات والحد منها ومعالجة الحالات المكتشفة، لافتين إلى أن الوضع ليس جيداً ويشكل خطراً عليهم إذا ما تفشت الإصابات بهذا المرض بينهم بشكل تصعب السيطرة عليه.

ومن جانبها، بيّنت عضو المكتب التنفيذي لقطاع الصحة في حماة سناء المصري لـ«الوطن»، أن المحافظة وجه الجهات المعنية في المحافظة بمتابعة شكاوى المواطنين في القرى المذكورة حول الإصابات بالتهاب الكبد، وذلك بالسرعة القصوى ومعرفة الأسباب والمعالجة الفورية.

وأوضحت أن فرقاً من الصحة والمياه والهلال الأحمر العربي السوري، توجهت إلى القرى المذكورة للكشف الحسي ميدانياً ولمعاينة الحالات المصابة وفحص مصادر المياه والتأكد من سلامتها.

ولفتت إلى أن الفرق قطفت عينات من المياه لتحليلها جرثومياً ولن تظهر النتائج قبل ٤٨ ساعة، وعندها يمكن تحديد الإصابات إذا كانت التهاب كبد أو سواه، أو إذا كانت بسبب المياه أو غيرها.

ومن جانبه، بيّن رئيس المنطقة الصحية بالسقيلبية الدكتور محمد نبيشي لـ«الوطن»، أن الإصابات هي التهاب الكبد الوبائي «A»، وهي متفرقة ببعض المنازل ولا تشكل جائحة عامة، وبعضها عولج.

وأوضح أنه جال أمس مع رئيس المنطقة الصحية بسلحب ووحدة المياه، وتم الكشف على كل الحالات ودراستها، وقطف عينات من كل مصادر مياه الشرب بالمنطقة، وتبيّن أنها من ناحية الكلورة طبيعية ١٠٠ بالمئة، وتم إرسال عينات لتحليلها جرثومياً ولم تظهر نتائجها بعد.

وقال نبيشي: أجزم من الآن كطبيب أن المياه ليست السبب في الإصابات، فلو كانت المياه السبب لوجدنا المرض منفشياً بين كل أفراد العائلة وليس بفرد واحد أو اثنين، فالإصابات متفرقة في القرى، وليست جائحة بكل البيوت.

وأضاف: أتوقع ٩٩ بالمئة أن تكون الإصابات نتيجة عدوى وافدة، وتبادل الزيارات في الصيف، كما تبيّن معنا في قرية «العوينة»، حيث وفد طالبان شقيقان كانا يدرسان في جامعة حلب إلى أهلهما، وأحدهما مصاب فنقل العدوى.

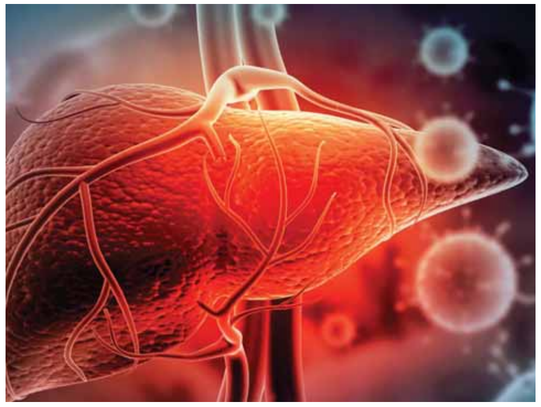

«الوطن» في مكاشفة صريحة مع مدير التعليم في وزارة التربية عن التعليم الخاص

١٥ بالمئة من الطلاب يدرسون في المدارس الخاصة

تجاوزات كثيرة تم ضبطها وتجري معالجتها منها عدم وجود ترخيص واستثناءات بالجملة

على ذمة «التربية»: أعلى قسط ٢،٤٥ مليون وأقلها ١،٤ مليون للثانوي والأساسي أقل من ذلك بكثير!!! ولكن الواقع يختلف

محمود الصالح

كشف مدير التعليم في وزارة التربية راغب الجدي أن الوزارة تقوم بإعداد دراسة لتعديل المرسوم ٥٥ وإعادة هيكلة كل المؤسسات التعليمية الخاصة، وستكون المؤسسات التعليمية الخاصة متابعة بشكل مستمر من الألف إلى الياء وبدأ العمل من خلال تشكيل اللجان المعنية سواء الإشراف أو الضابطة، أو بتصحيح مسار شابه بعض الصعوبات بسبب ظروف الحرب، مؤكداً أنه منذ أيام تم إصدار تعميم للمؤسسات التعليمية الخاصة يتعلق بطلب الالتزام بالأقساط المعلنة في مديرية التربية، وعلى هذه المؤسسات أن تكون واضحة وشفافة مع الأهالي ويكون القسط واضحاً في لوحة الإعلانات.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين الجدي أن المؤسسات التعليمية الخاصة مرخصة وفق المرسوم التشريعي رقم ٥٥ وتعليماته التنفيذية وهي تستوعب ١٥ بالمئة تقريباً من طلاب سورية في جميع المراحل الدراسية، وهناك ٤٣٧ مدرسة خاصة، وهي عبارة عن مدارس – رياض أطفال– مخابر لغوية.

وأشار إلى أن المؤسسات التعليمية الخاصة تعمل في ظل وزارة التربية وبإشراف تام من الوزارة سواء إدارياً أو تعليمياً، وهناك لجنتا إشراف وضابطة لجنة الإشراف مهمتها متابعة وضع المؤسسة التعليمية الخاصة والخطة الدرسية فيها، والدروس التعليمية داخل المؤسسة وجميع الأنشطة، ولجنة الإشراف معنية بالمؤسسات المرخصة.

وأضاف: أما لجنة الضابطة فهي معنية بالمؤسسات غير المرخصة ومنها تجهيز الضبوط اللازمة بحق المدارس أو المخابر أو رياض الأطفال وغير المرخصة وتستوجب العقوبة المنصوص عليها في المرسوم التشريعي.

أقسام المدارس الخاصة

وأضاف: حددنا للمؤسسات التعليمية الأقساط التي كانت تعد الشغل الشاغل للناس وتم تحديدها وفق تصنيف المؤسسة التعليمية الخاصة وعلى ٤ فئات وحددنا الأقساط بموجب بنديْن، حيث تم تحديد الأقساط من الجانب التعليمي والتي وضعت حسب المراحل الثانوية والحلقة الأولى والحلقة الثانية في التعليم الأساسي ورياض الأطفال، وهناك قسط يتعلق بالجانب الخدمي، وبلاغات الوزارة واضحة التي تؤكد التزام المؤسسات التعليمية الخاصة بهذه الأقساط، التي وضعت من لجان معنية بالتربية والقانون والتي تمت فيها مراعاة جميع المستجدات عند وضع الأقساط التعليمية نتيجة الوضع الاقتصادي الراهن، وجاء ذلك بسبب تمادي بعض المؤسسات التعليمية الخاصة والتي كان لابد من مواجهة ذلك لتحديد قسط لكل مؤسسة تعليمية حسب تصنيفها.

جدول الأقساط

الفئة	المرحلة الثانوية	تعليم أساسي حلقة ثانية	تعليم أساسي حلقة أولى	رياض أطفال
الأولى	٢٤٥٠٠٠٠ ل.س مليونان وأربعمئة وخمسون ألف ليرة سورية فقط	٢١٠٠٠٠٠ ل.س مليونان ومئة ألف ليرة سورية فقط	١٧٥٠٠٠٠ ل.س مليون وسبعمئة وخمسون ألف ليرة سورية فقط	١٢٢٥٠٠٠ ل.س مليون ومئتان وخمسة وعشرون ألف ليرة سورية فقط
الثانية	٢١٠٠٠٠٠ ل.س مليونان ومئة ألف ليرة سورية فقط	١٧٥٠٠٠٠ ل.س مليون وسبعمئة وخمسون ألف ليرة سورية فقط	١٤٠٠٠٠٠ ل.س مليون وأربعمئة ألف ليرة سورية فقط	٨٧٥٠٠٠٠ ل.س ثمانمئة وخمسة وسبعون ألف ليرة سورية فقط
الثالثة	١٧٥٠٠٠٠ ل.س مليون وسبعمئة وخمسون ألف ليرة سورية فقط	١٤٠٠٠٠٠ ل.س مليون وأربعمئة ألف ليرة سورية فقط	١٠٥٠٠٠٠ ل.س مليون وخمسون ألف ليرة سورية فقط	٧٠٠٠٠٠٠ ل.س سبعمئة ألف ليرة سورية فقط
الرابعة	١٤٠٠٠٠٠ ل.س مليون وأربعمئة ألف ليرة سورية فقط	١٠٥٠٠٠٠ ل.س مليون وخمسون ألف ليرة سورية فقط	٧٠٠٠٠٠٠ ل.س سبعمئة ألف ليرة سورية فقط	٥٢٥٠٠٠٠ ل.س خمسمئة وخمسة وعشرون ألف ليرة سورية فقط

وبالنسبة لأقساط الخدمات أكد الجدي أن ذلك يتم وفق النقاط المعطاة لكل مؤسسة تعليمية خاصة، حيث يتم احتساب القسط وفق عدد النقاط المعطاة حسب تصنيف المدارس التي جاءت من خلال مديرية التربية، وفقاً لدراسة مساحة المدرسة والخدمات المقدمة ووجود ملاعب وبوفيه ومسبح وكل ذلك يؤثر في تصنيف المؤسسة التعليمية ويعطيها النقاط المحددة وفيما جدول قسط الخدمات:

الفئة	المرحلة الثانوية	تعليم أساسي حلقة ثانية	تعليم أساسي حلقة أولى	رياض أطفال
قيمة النقطة	٩٠٠٠٠ ل.س تسعون ألف ليرة سورية	٧٥٠٠٠ ل.س خمسة وسبعون ألف ليرة سورية	٦٠٠٠٠ ل.س ستون ألف ليرة سورية	٤٥٠٠٠ ل.س خمسة وأربعون ألف ليرة سورية

النقل

وفيما يتعلق بموضوع النقل قال الجدي: الحقيقة لم نتدخل بموضوع النقل والخدمات، لكن الآن أردنا أن نضع حداً لهذا التمادي من بعض المؤسسات التعليمية الخاصة وبالتالي تم تحديد قسط الخدمات وفق النقاط المحددة لكل مؤسسة تعليمية حسب تصنيف المؤسسة.

وأضاف: لاشك بأن هناك بعض التجاوزات من المؤسسات التعليمية الخاصة التي يتم ضبطها بشكل مستمر ويومي، ولدينا عدد كبير من الشكاوى من المواطنين حول قيام المؤسسات التعليمية الخاصة برفع الأقساط بشكل يتجاوز الإعلان الوزاري المحدد لذلك، وهذا يستوجب ضبط المؤسسة التعليمية وفق المرسوم وفي حال تجاوز المؤسسة الأقساط المعلنة المحددة بمديرية التربية والمؤسسة الخاصة يتم استيفاء المبالغ المالية بالكامل من المؤسسة وإعادة المبالغ الزائدة عن القسط للطالب، مؤكداً أنه من واجب الأهل التعاون مع وزارة التربية من خلال الإبلاغ عن المؤسسات التي تتجاوز القسط المعلن لأننا للأسف نعاني من عدم تعاون الأهالي في الإبلاغ قبل التسديد، ويقومون بتقديم الشكاوى بعد تسديد المبلغ للمدرسة.

وبين أنه حتى الآن تقوم بتدقيق ذلك وفق إيصالات الصرف الخاصة وفي حال الزيادة التي تستوجب العقوبة مقابل الصرف تفرض على المؤسسة التعليمية الخاصة العقوبات الواردة في نص القانون والتي تعود للخزينة العامة.

الإشراف على المؤسسات التعليمية

وأشار الجدي إلى أن المؤسسات التعليمية التي لديها الكثير من المشكلات منها ضعف الأداء التعليمي وهذا يستوجب وضعها تحت الإشراف بموجب المرسوم التشريعي ٥٥ وكذلك منها فقدان الحيازة المشروعة للعقار المرخص عليه، وبالتالي أصبحت المؤسسة لا تمتلك البنى التحتية المناسبة لبيئة التعليم، ما يستوجب وضعها تحت الإشراف تمهيداً للإغلاق في حال لم تقوم بتسوية وضعها خلال العام الدراسي المفتتحة فيه.

وأوضح أنه عند وضع المؤسسة تحت الإشراف يكون خلال عام دراسي، مراعين وضع الطلاب باستمرار دراستهم، وخلال الوضع تحت الإشراف تقوم وزارة التربية بإدارة المؤسسة تربوياً وإدارياً ومالياً من خلال مديرية التربية المعنية، بمعنى رفع يد صاحب الترخيص عن المدرسة بالمطلق، وبالتالي نحن نتولى إدارة هذه المدرسة بشكل كامل.

وأشار إلى أنه في الفترة الأخيرة تم وضع عدد من المدارس تحت الإشراف نتيجة مخالفات إما فقدان الحيازة المشروعة للعقار، وهذا ينطبق على عدد كبير منها أو أنها كانت غير مرخصة أصولاً نتيجة مخالفات سابقة من بعض المتنفذين، وبالتالي تم إلغاء جميع الاستثناءات في هذا الإطار.

ولفت الجدي إلى أنه تم تكليف الموجهين التربويين والاختصاصيين المعنيين بالإشراف على التعليم الخاص برفع تقاريرهم إلى دائرة التعليم الخاص في المحافظة وأي مخالفة تطبق بمواجهتها العقوبة المناسبة، مضيفاً: اليوم لدينا ١٢ مدرسة وضعت تحت الإشراف وهناك مدارس أخرى سيتم وضعها قريباً، نتيجة عدم الالتزام بالمرسوم ٥٥ وبالتعليمات الوزارية، أو فقدان الحيازة المشروعة، يضاف إليها فقدان حيازة صاحب الترخيص أحياناً يكون من الشروط الترخيص أن يكون صاحب الترخيص حاصلاً على إجازة جامعية وغير موظف، ومن ثم يصبح صاحب الترخيص عاملاً في الدولة، وهنا يفقد الحيازة المشروعة لأنه فقد السند القانوني الذي رخص عليه وأحياناً تكون شهادة صاحب الترخيص غير صحيحة أو مزورة، وهنا تصبح الشهادة التي حصل على الترخيص بموجبها غير موجودة، وبالتالي فقدان الحيازة المشروعة للترخيص والتي تستوجب وضع المؤسسة تحت الإشراف تمهيداً للإغلاق أو تسوية وضعها وفق الأنظمة والقوانين.

> ١٢ مؤسسة تحت الإشراف الكلي خلال العام الحالي والعدد في زيادة
>
> تم إلغاء جميع الاستثناءات التي حصلت عليها مدارس بقوة «متنفذين»

وبيّن أنه اليوم نحن أمام واقع صعب جداً لدينا عدد من المدارس منقولة اضطرارياً أعطيناها مهلة لنهاية العام الدراسي القادم حتى نعيد الأمور إلى نصابها، ويجب أن تعود المدارس إلى المواقع التي رخصت فيها، مؤكداً أن هذه الفرصة كانت مستمرة منذ عام ٢٠١٢ وحتى الآن ولكن يجب تسوية أوضاعها مع نهاية العام الدراسي بمعنى العودة إلى المقر الأصلي أو إيقاف الترخيص، مضيفاً: لن نستمر في مؤسسات تعليمية في أماكن لا تغطي المكان المرخص عليه لأن في ذلك ظلماً للطلاب والأهالي.

وأضاف: نحن لدينا مشرفون على المؤسسات الخاصة والمدير المنذب سابقاً كان يعيّن لأربع سنوات ويجدد له لسنة إضافية ولكن الآن المدير المنذب حددت الوزارة أن تكون لديه خبرة تربوية كبيرة يستطيع من خلالها إدارة هذه المؤسسة وعلى الأقل يجب أن تكون لديه خدمة فعلية تعليمية لا تقل عن عشرين سنة، وخبرة في استخدام الحاسوب وليس عليه عقوبات، ولن تكون هناك استثناءات لهذا المجال.

المدارس الافتراضية

وعن المدارس الافتراضية قال مدير التعليم: المدارس الافتراضية تطبق عليها الشروط المطبقة على المدارس الخاصة ذاتها مع اختلاف أن طلابها ليسوا موجودين على أراضي الجمهورية العربية السورية، وهم في المهجر، والتعليم فيها يتم من خلال نظام الأونلاين، ويمنع عليها افتتاح مراكز حضورية بشكل مطلق، وتبث دروسها من سورية حصراً، بشكل أونلاين للدارسين خارج البلاد، وهناك حالات تقدرها الوزارة للاستفادة من هذه المدارس بالنسبة للطلاب في المناطق الساخنة خارج السيطرة.

هؤلاء الطلاب عليهم الحصول على موافقة وزارة التربية للتسجيل في هذه المدارس الافتراضية ولدينا طلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة والتي لا تحتمل حالاتهم الدمج في المدارس العامة يمكن قبولهم في المؤسسات التعليمية الخاصة الافتراضية لمتابعة تعليمهم.

جميع المؤسسات التعليمية التقليدية والافتراضية تسدد جميع الالتزامات المالية عليها إلى الخزينة العامة للدولة، وكذلك تم تحديد أقساط رياض الأطفال والمخابر اللغوية لأنه كان في السابق نوع من الفلتان وعدم التزام المخابر اللغوية، حيث نجد أن البعض منها تأخذ أقساطاً تفوق أقساط المدارس الخاصة وفي ذلك ظلم للأهالي، وتم تحديد أقساط المخابر اللغوية وفق التسعيرة التالية:

المحافظة	ثانوية – علمي	ثانوية – أدبي	التاسع
مركز	٢٠٠٠٠٠٠ ل.س مليونا ليرة سورية.	١٧٠٠٠٠٠ ل.س مليون وسبعمئة ألف ليرة سورية	١٠٠٠٠٠٠ ل.س مليون ليرة سورية فقط
ريف المحافظة	١٥٠٠٠٠٠ ل.س مليون وخمسمئة ألف ليرة سورية.	١٣٠٠٠٠٠ ل.س مليون وثلاثمئة ألف ليرة سورية فقط	٧٥٠٠٠٠٠ ل.س سبعمئة وخمسون ألف ليرة سورية.

أخيراً: رغم كل إجراءات وزارة التربية مازالت معظم المؤسسات العلمية الخاصة غير ملتزمة بالأسعار، حيث تصل الأقساط للشهادة الثانوية إلى أكثر من ٣٠ مليون ليرة، في وقت تجاوزت أجور النقل للطالب ١٠ ملايين ليرة سورية بسبب غياب دور اللجنة المركزية التي نص عليها المرسوم ٥٥ والمؤلفة من التموين والتربية ، والتي أناط بها وضع تسعيرة محددة لكل الخدمات الإضافية وقيمة اللباس وغيرها مع بداية كل عام دراسي، لكن هذه اللجنة لم تجتمع منذ صدور المرسوم ٥٥ حتى الآن.